دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي : لا تزال هناك فرصة
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	ع 36
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	ديسمبر - جماد الثاني
الصفحات:	41 - 53
رقم MD:	262925
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	حقوق الانسان، النظام العالمي الجديد، الدول الكبرى ، الاقتصاد العالمي ، الولايات المتحدة الأمريكية، العالم العربي، الاتفاقيات الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/262925

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي: لا تـزال هنـاك فرصة

عبد المنعم المشاط *

لا شك في أن التحولات الكبرى التي شهدها النظـام العالمي والنظام الإقليمي العربي في السنوات القليلة الماضية تثير تساؤلات أساسية حول مدى قدرة العرب على تحقيق الأمن القومي العربي وحمايته، على الرغم من شرعية التسـاؤل حول ماهية هذا الأمن وما إذا كان يمكن أن نتحدث عن الأمن القومي العربي أم الأمن القطـري لكل دولة عربية بصرف النظر عن المضمون الكلي أو الجماعـي لأمن العرب، واضعين في الاعتبار في كـل الأحوال أن الأمن القومي العربي هو حاصل أمن الأقطار العربية مجتمعة.

وقد يكـون من المفيد أن نبدأ بعـرض مختصر لأهم التطورات العالميـة ثم الإقليمية التي تنعكس على الأمن القومي العـربي لكي نستطيع تقدير ما بقي من فـرص أمام العرب لحماية أمنهم:

أولاً: هناك تحول حقيقي في هيكل النظام العالمي وبنيـاته، إذ تحول من نظام ثنائي إلى نظـام ريادة أميركيـة من دون سيادة أميركيـة؛ ذلك أن الولايـات المتحدة لاتـزال أغنى وأقوى دولة في النظام العالمي، ولكنها لا تنفرد بعد بقيادة هذا النظام. فإذا كان عدد سكان الولايات المتحـدة يزيد عن ٢٦٠ مليوناً، فإن النـاتج القومي الإجمالي يصل إلى نحو ٦٤٠٠ مليار دولار، ومتـوسط الدخـل الفردي يزيـد عن ٢٤٠٠٠ دولار (انظر الجدول رقـم ـ١) وبالتالي، فإن أدق وصف لهذا النظام أنـه نظام تعددي قيد التشكل [١] نظراً إلى وجود قوى أخرى منافسة.

ثانياً: هنـاك تحول جـوهـري في مضمـون التفاعـلات الـدوليـة، من تفـاعـلات استراتيجية إلى تفـاعلات اقتصادية؛ وتقتضي التفـاعلات الجديدة تركيـزاً على الأداء ونبذاً للشعـارات، وتستلزم كـذلك البحث عن كيـانات اقتصـاديـة أكبر تضم الدول الصغـرى، وتتطلب تنوعاً في الموارد الاقتصـادية والشركاء التجاريين. وهكـذا، ينتقل مفهوم الأمن من الدفاع ضد العدوان إلى تأمين مستوى معيشـة مناسب مع تحسين ظروف الحياة، وتأكيد

(*) أستاذ العلوم السياسية ووكيل كليـة الاقتصـاد والعلوم السيـاسية، جـامعة القاهرة.

(١) عبد المنعم المشاط، هيكل النظـام العـالمي الجديـد، في: محمد السيـد سليم (محرر) **النظـام العـالمي الجديـد**، (القـاهـرة: مركـز البحـوث والـدراسـات السيـاسيـة، ١٩٩٤)، ص ص ٦١ ـ ٩١.

السيادة على الموارد الطبيعية.

ثالثاً: نظراً إلى انتهاء الحرب الباردة وزوال التوتر التقليدي بين الشرق والغرب، اتجهت الصراعات من الإطار الدولي إلى النطاق المحلي والداخلي، كما زادت حدة تلك الصراعات في دول الجنوب بصورة أساسية، وإن كانت دول الشمال شهدت بعض صور تلك الصراعات، مثل دول البلقان في قضية البوسنة والهرسك أو جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً. ويثير ذلك بعض النقاط المهمة حول مضمون الأمن القومي واتجاهاته.

جدول رقم (١)

القدرات الاقتصادية للدول الكبرى وبعض الدول العربية*

الدولة	السكان بالمليون	الناتج القومي الإجمالي بمليارات الدولارات	متوسط الدخل الفردي بالدولار	القوات المسلحة العاملة
الولايات المتحدة الأميركية	٢٥٧	٦٣٧٤	٢٤٨٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠
اليابان	١٢٥	٣٧٦٫٥	٢٠٧٠٠	٢٣٧,٧٠٠
ألمانيا	٨٠	١٨٠٧	٢٠٨٠٠	٣٦٧,٠٠٠
فرنسا	٥٧	١٣٤٨	١٩٥٠٠	٤٠٩,٦٠٠
إيطاليا	٥٨	١٢٣٣	١٨٠٠	٣٢٢,٣٠٠
بريطانيا	٥٨	١١٠٠,٤	١٧٣٠٠	٢٥٤,٣٠٠
روسيا	١٤٩	١١٦٠	٧٨٠٠	١,٧١٤,٠٠٠
كندا	٢٨	٥٧٠	٢٠٥٠٠	٧٨,٠٠٠
الصين	١,٢٠١	٥٠٧,٥	٢٢٠٠	٢,٩٣٠,٠٠٠
مصر	٦٠,٨	٤٣,٣	٦٢٠	٤٤٠,٠٠٠
السعودية	١٨	١٢٥,٥	١٠٢٠٠	١٠٤,٠٠٠
سوريا	١٤	٢٦٧		٤٠٨,٠٠٠
العراق	١٩,٨	١٧		٣٨٢,٠٠٠
الجزائر	٢٨	٤٧		١٢١,٧٠٠

المصدر الرئيسي The Military Balance 1994 - 1995.

وإذ نعتقد أن الدولة القومية، خاصة في دول الجنوب، سوف تتجه إلى المزيد من استخدام القوة والإكراه السياسي ضد القوى المناوئة في الداخل بصرف النظر عن درجة الرخاء التي يجب أن توفرها الدولة للمواطنين، بيد أن هذا الإكراه السياسي وتوظيف القوة في الداخل يخلق درجة مقاومة أكبر وعدم رضا أعلى، مما يزيد خطورة تلك الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد. ومن المعلوم أن نظرية الأمن القومي كانت قد استقرت على أن التنمية (الرفاه) والمشاركة (التوازن) يشكلان أبعاداً أساسية تضاف إلى البعد العسكري

في تشكيل نظرية الأمن القومي (انظر الشكل رقم ـ١ـ). وهكذا كانت مصادر التهديد، في ظل النظام الثنائي، داخلية وخارجية. أما في ظل النظام الجديد، فإن مصادر التهديد تتركز في الشؤون الداخلية فقط [٢].

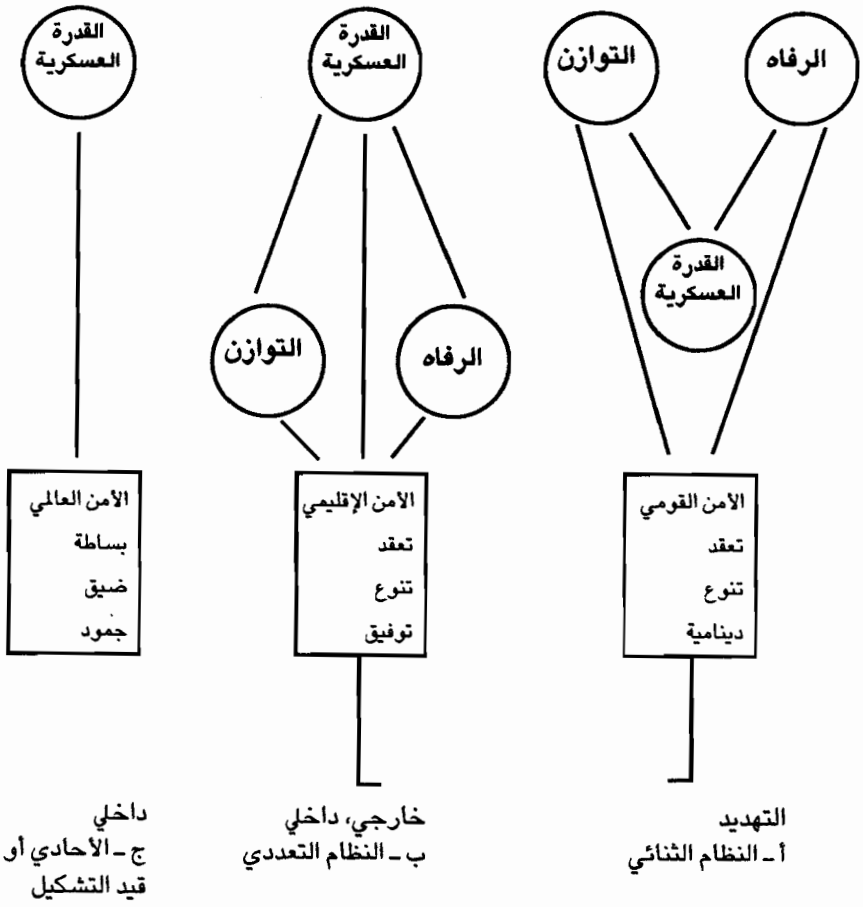

رابعاً: نظراً إلى ما سبق وإلى بروز قيم جديدة في النظام الدولي، مثل الديموقراطية وحقوق الانسان وحماية البيئة، فقد صار من الممكن للأمم المتحدة ـ خلافاً لنص المادة ٢ فقرة ٧ من ميثاقها نفسه ـ أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة بحجة حماية تلك القيم الجديدة. فمن ناحية، يعد ذلك دوراً جديداً للأمم المتحدة، وهو دور صنع السلام، إضافة إلى مهمتها الرئيسية في حماية السلام وحفظه Peace Maintaining or Peace Keeping [٣].

خامساً: لقد تطور مفهوم الأمن الجماعي Collective Security ليفسح في المجال لمفهوم جديد هو الأمن التعاوني Cooperative Security ، وهو مفهوم قريب من فكرة

(٢) عبد المنعم المشاط، «أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، مجلة **العلوم الاجتماعية** ٢١، العدد ٣/ ٤، (خريف/ شتاء ١٩٩٣)، ص ص ٧ ـ ٣٥.

(٣) Boutros Boutros Ghali, Report on the Work of the Organization from the fourty - seventh to the fourty - eighth session of the General Assembly, United Nations, September, 1993.

التحالف الدولي الذي أنشىء في أثناء أزمة الخليج الثانية بقصد تحرير الكويت، وهو يقضي بدعوة دولة أو دول كبرى من خارج نظام إقليمي ما، وذلك للتعاون مع الدول الإقليمية الأخرى بقصد مواجهة التهديدات التي يتعرض لها أحد أطرافه.

سادساً: ومع ذلك استمر تدفق الأسلحة إلى دول الجنوب بصورة لافتة للنظر، مما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن تلك الأسلحة يمكن أن توجه بصورة أساسية إلى القوى الداخلية بما يزيد درجة الإكراه السياسي الداخلي، ويخلق ظاهرة العنف والعنف المضاد. ونجد أن منطقة الشرق الأوسط لاتزال تحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للأسلحة على المستوى الدولي (٤).

١ـ التطورات الإقليمية المؤثرة في الأمن القومي العربي

لم تكن اتفاقات كمب ديفيد عام ١٩٧٨ أو المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وما ترتب عليها من انشقاق عربي وتساؤل حول فاعلية المادة ١٠ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية،(٥) هي أهم التطورات الإقليمية التي أثرت سلباً في الأمن القومي العربي، وإنما حدث تطوران مهمان مترابطان أثارا تساؤلات أساسية حول ما بقي من الأمن القومي العربي إزاء إسرائيل وغيرها من مصادر التهديد الخارجية:

الأول: الغزو العراقي للكويت وما تبعه من تشكيل قوات التحالف الدولي، بما في ذلك القوات العربية، وذلك تطبيقاً للمادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فقد صار العراق المصدر الرئيسي لتهديد أمن الخليج بصورة هددت الكيانات الأمنية العربية كافة. وهكذا، لم تحظ الدراسة التي رفعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في خصوص الأمن القومي العربي، بناء على قرار مجلس الجامعة الرقم ٥٢١٥ في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، بأي اهتمام يذكر، بل تم تأجيل البحث فيها إلى أجل غير مسمى نظراً إلى معارضة دول الخليج، وفي مقدمها الكويت، لأي تعاون أمني عربي في ظل وجود صدام حسين على رأس السلطة السياسية في العراق (٦).

الثاني: تداعيات التسوية السلمية بين الأطراف العرب الآخرين وإسرائيل، فقد تمت مفاوضات ثنائية بين كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، كما أجريت ـ ولا تزال ـ مفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا التعاون والتنمية الاقتصادية واللاجئين والمياه والبيئة وضبط التسلح، وخصوصاً أسلحة الدمار الشامل. وقد أسفرت الأولى عن توقيع إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٣ وإعلان القاهرة عام ١٩٩٤ وانشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة وأريحا (٧) والمعاهدة

(٤) Keith Drause, "Armaments, Insecurity and the Causes of Conflict", Prepared for the Seminar Conflict and Development: Causes, Effects and Remedies on Agenda for Research, (The Hague, Netherlands: Institute of International Relations, March 1994).

(٥) The Alexandria Protocol, Pact of the League of Arab States, Joint Defense and Economic Cooperation Treaty Between the States of the Arab League. (Cairo: The Arab League "N.D.").

(٦) **دراسة حول الأمن القومي العربي**، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٣).

(٧) *Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area*, (Cairo: Palestine National Authority, 1994).

الأردنية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٤. وترتب على ذلك وارتبط به عقد القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء ما بين تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٤.

وقد جاء في إعلان الدار البيضاء كيف «أجمع المشاركون في القمة على الرؤية التي قادتهم إلى قمة الدار البيضاء؛ تلك الرؤية المتمثلة في سلم شامل وقيام شراكة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات تتوخى تعزيز مسلسل السلام بين العرب وإسرائيل» [٨]. كما «تعهد المشاركون في قمة الدار البيضاء أن يحولوا هذا الحدث إلى مجموعة روابط جماعية هيكلية وفردية دائمة من شأنها أن توفر حياة أفضل لشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»[٩].

كذلك، أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته أمام المؤتمر، أن جامعة الدول العربية قد حققت تعاوناً وثيقاً بين الدول العربية في الخمسين عاماً الماضية، وأنها يمكن أن تقيم تعاوناً مع دول غير عربية ـ أي إسرائيل وربما غيرها ـ في حال تحقيق السلام الشامل في المنطقة [١٠].

يضاف إلى هذين التطورين مسألة ثالثة دفعت إلى تغير في شكل التفاعلات الأمنية واتجاهاتها. فإضافة إلى ما أحدثته حرب الخليج الثانية من انشقاق بين الأقطار العربية، وما ترتب على عملية السلام ومؤتمر الدار البيضاء من تسابق على التطبيع والتعاون بين أقطار عربية بعينها وإسرائيل، فإن نمو وتوسع قاعدة الجماعات الدينية المتطرفة في عدد غير قليل من الدول العربية، مثل الجزائر والضفة الغربية وغزة ومصر واليمن والسودان، دفعت الدول العربية إلى تجاهل التهديدات الخارجية والتوجه نحو مواجهة تلك التهديدات الداخلية. ويبدو أن الدول العربية قد قرأت جيداً الأدبيات السياسية والفكرية الغربية حول صراع الحضارات وما يتضمنه من ازدياد قوة الجماعات الدينية الإسلامية المتطرفة، واعتبرت ذلك موجهاً ضدها بصفة أساسية[١١].

وهكذا، زاد الشقاق العربي نظراً إلى وجود اعتقاد ـ صحيح أو مغالى فيه ـ بأن بعض الأقطار العربية يتولى تمويل وتدريب تلك الجماعات ويدفع بها إلى تهديد الاستقرار السياسي في الأقطار الأخرى. وهكذا، اتفقت المصالح الغربية ومصالح إسرائيل ومصالح بعض الأقطار العربية على ضرورة التعاون بقصد مواجهة أو احتواء تلك الجماعات دونما أي اعتبار لما يمثله هؤلاء الأطراف الخارجيون من تهديد لأمن الوطن العربي.

ومما يلفت الانتباه هنا أنه بينما لا تحظى قضية المصالحة العربية بأي اهتمام أو استجابة إيجابية من جانب الحكومات العربية، فإن الصلح مع إسرائيل يحظى بحماس لم يسبق له مثيل، حتى أن الموقف العربي من مسألة رفع الحظر عن العراق ومقاومة بعض

(٨) إعلان الدار البيضاء، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).

(٩) الوثيقة السابقة.

(١٠) من كلمة الدكتور عصمت عبد المجيد في الجلسة الختامية لمؤتمر الدار البيضاء.

(١١) عبد المنعم المشاط، قراءات استعادية لمؤتمر الدار البيضاء، وسائل السلام والانماء الاقليمي؛ ونضيف إلى ذلك ما يطلق عليه الإسرائيليون مجلس التعاون المشرقي Fred Wehling, "The Levant Cooperation Council: An Institution for Strengthening Peace". وكذلك ما يطلقون عليه مراكز السلم في الشرق الأوسط أو ما يسمى هلال السلام في الشرق الأوسط» Aharon Zahar, "The Peace Crescent", وقد قدمت الورقتان في مؤتمر تنشيط التعاون في الشرق الأوسط في اليونان في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٤ *Promoting Regional Cooperation in the Middle East* (Greece: November. 4 - 7, 1994).

«فرص كثيرة تقابلها مخاطر ومحاذير أكثر»، **الحياة**، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

الدول العربية لذلك صار مسألة مستهجنة في كثير من الدوائر، وخاصة الدوائر الشعبية، نظراً إلى ما يحمله ذلك من تناقض لا يستقيم مع ما استقر عليه العمل العربي المشترك، وخاصة الإدراك العربي للخطر المشترك والمصير المشترك. ونظراً إلى أهمية ما يثيره موضوع التعاون المشترك الذي طرح في الدار البيضاء وغيرها من المؤتمرات إزاء الأمن القومي العربي، يجب إلقاء بعض الضوء على المعاني والآثار المترتبة عليه.

٢ ـ آثار التعاون الإقليمي على الأمن القومي العربي

عندما تقدم إسرائيل وثائق عدة تتضمن نحو ١٥٠ مشروعاً للتعاون الإقليمي، وعندما تقدم مصر قائمة بنحو ٥٨ مشروعاً للتعاون الإقليمي، وعندما تنافسهما الأردن في ذلك، علينا أن نتساءل: ما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على مثل تلك المشروعات على التضامن العربي والأمن القومي؟ وإذا كانت إسرائيل وغيرها من الدول الأوروبية تسعى لتنشيط التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وإسرائيل في الوقت الذي لم يتم تحقيق أي تكامل إقليمي عربي، فلا بد أن تثار تساؤلات كثيرة في هذا الخصوص. والواقع أن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ليس فكرة مجردة، كما أنه مسألة اختيارية تجزيئية حيث يتم تقسيم المنطقة إلى مناطق عدة بحسب الجوار الجغرافي، وهناك حديث عن خمس مناطق كالآتي:

ـ **الجزيرة العربية والخليج:** تضم إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجية كلاً من إيران والعراق واليمن، وتحتوي على ١٢٢,٤ مليون نسمة، وناتج إجمالي يصل إلى ٢٨٠,٢ مليار دولار.

ـ **منطقة شرق البحر المتوسط:** تضم مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، وعدد سكانها يناهز ٨٠,١ مليون نسمة، والناتج الإجمالي ١٣٢ مليار دولار.

ـ **شمال إفريقيا:** تضم الجزائر وتونس والمغرب وليبيا والسودان، وعدد سكانها ٩٥,٣ مليون نسمة والناتج الإجمالي يزيد عن ١١٧,٥ مليار دولار.

ـ **الوطن العربي مجتمعاً** (باستثناء إسرائيل وإيران): يضم ٢٣٠,٧ مليون نسمة وناتجاً إجمالياً يزيد عن ٤١٣,٦ مليار دولار.

ـ **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** يضم الدول السابقة كلها ليصير عدد السكان ٢٩٧,٨ مليون نسمة والناتج الإجمالي يفوق ٥٢٩,٦ مليار دولار.

وعلى الرغم من التغير في شكل تقسيم المنطقة، إلا أن استراتيجية إسرائيل كانت ولا تزال تقوم على فكرة تقسيم الوطن العربي وتجزئته إلى دوائر استراتيجية عدة. ولعل التقسيم التقليدي يقوم على وجود ٣ دوائر استراتيجية تتمثل في:[١٢]

(١٢) انظر عرضاً لاستراتيجية إسرائيل في: عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩)، ص ص ٤٥ ـ ٤٧.

أ ـ دوائر الخليج والجزيرة العربية، وتقع المملكة العربية السعودية في قلبها.

ب ـ دائرة الشام، وتضم أساساً سوريا والعراق، على الرغم من التباينات بينهما.

ج ـ دائرة وادي النيل، وتضم مصر والسودان.

وتبنى استراتيجية إسرائيل على أساس الحؤول دون قيام تحالف بين دائرتين من هذه الدوائر. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل لم تهتم كثيراً بدول شمال إفريقيا العربية باعتبارها بعيدة جغرافياً ولا تشكل تهديداً يذكر لأمن إسرائيل.

وهكذا، بالنظر فقط إلى الرؤية الإسرائيلية الجديدة التي تتوافق مع نظرة إسرائيل إلى الشرق الأوسط وسعيها لانشاء جماعة إقليمية Regional Community of Nations تحيطها سوق مشتركة وأجهزة منتخبة، مثل الجماعة الأوروبية، وتقوم الفكرة على ثلاث مراحل رئيسية: تتضمن الأولى مشروعات ثنائية أو متعددة الأطراف؛ وتتضمن الثانية ترتيبات دولية، مثل كونسرتيوم دولي للقيام بالمشروعات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة؛ وأخيراً التحول إلى سياسات جماعية إقليمية تتوافق مع التنمية والتطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية[١٣].

ومما يلفت النظر إزاء ذلك الوضع الاستثنائي في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، أن العرب لم يقدموا رؤيتهم بعد، بل إنه لا توجد لديهم رؤية إزاء ما يدور في الشرق الأوسط، وأقصى ما استطاعت أن تقدمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هو مبادرة الأمين العام المتعلقة بالمصالحة العربية؛ وهي المصالحة التي لم تتم حتى الآن والتي نستبعد وقوعها قريباً نظراً إلى عدم انسجامها سياسياً مع عملية التقارب مع إسرائيل. ولعل أخطر المقترحات المتصلة بالتعاون الإقليمي هي تلك المتعلقة بانشاء منظمة الأمن والتعاون في منطقة الشرق الأوسط؛ وهو الاقتراح الإسرائيلي الذي أكدته رئيسة وزراء تركيا، طانسو تشيللر، وباركته الولايات المتحدة الأميركية؛ ومضمون المنظمة أو المؤتمر Conference on Security and Cooperation in the Middle East (CSCME) يتضمن التنسيق والتعاون في مجالات الأمن وتبادل المعلومات والإقرار الجماعي بالحدود القائمة، ويقوم الاقتراح على ضرورة الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا الشأن. فقد بدأ في هلسنكي عام ١٩٧٥ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي ضم في حينه ٣٥ دولة أوروبية من شرق أوروبا وغربها، فضلاً عن الولايات المتحدة وكندا، واستهدف المؤتمر، ضمن أمور كثيرة، القبول النهائي بتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الحدود التي تمت الموافقة عليها في أعقاب الحرب. وعلى الرغم من سقوط حائط برلين وتوحيد ألمانيا وانقسام دول كثيرة إلى جمهوريات ودول ودويلات، مثل الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، إلا أن المؤتمر استمر كمؤسسة أوروبية، وتطور مع زيادة عدد أعضائه،

(١٣) Shemon Peres, *the New Middle East*, (NewYork: Henry Holt and Company, 1993).

واستهدف التنسيق الاقتصادي والاستراتيجي بين أعضائه في وضعهم الجديد.

ويبدو أن الفكرة المطروحة في الشرق الأوسط تستهدف انشاء جماعة جديدة في المنطقة تبتعد تدريجاً من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، التي صدرت عام ١٩٥٠ والتي مثلت، ولا تزال، مفهوم الأمن الجماعي العربي تطبيقاً لنص المادة الثانية منها؛ وهي المادة التي تنسجم مع المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية. وهذه الجماعة تنظر إلى الأمن الإقليمي بمنظار جديد، وترى مصادر التهديد من زوايا مختلفة بحيث تخرج إسرائيل من دائرة تهديد الأمن العربي، على الرغم من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وكونها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، وعلى الرغم من النداءات المستمرة ليس لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية فحسب، بل كذلك لضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية Non -Proliferation Treaty (NPT) والتي سيتم التفاوض في شأن تجديدها إلى مدة غير محددة انطلاقاً من عام ١٩٩٠ [١٤] علماً أن الإسرائيليين يرفضون مجرد إثارة الموضوع.

مؤدى ما سبق أن التعاون الإقليمي الذي يتضمن تعاوناً مع إسرائيل يقضي بتفكيك أواصر الترابط الأخرى السابقة على هذا التعاون، والتي كانت تستبعد إسرائيل، بل كانت في الحقيقة موجهة ضد إسرائيل. كما أن هذا التعاون المستجد من شأنه أن يغير من إدراك مصادر التهديد بحيث ينحر العداء مع إسرائيل، وإن حدث ذلك يصير من الصعب جداً الحديث عن سياسات أمنية عربية (أنظر الخريطة رقم ـ ١).

٣ ـ العقدة الأمنية الراهنة

هل يمكن أن تطبق نظرية ابن خلدون على الأقطار العربية الراهنة؟

لقد تحدث ابن خلدون في الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من مقدمة تاريخه [١٥] عن أعمار الدولة: «وإنما أعمار الدول أيضاً، وإن كانت تختلف بحسب القرانات، إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته: لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظة فيهم، فحدهم مرهف، وجانبهم مرهوب والناس لهم مغلوبون، والجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعي فيه ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء وتؤنس منهم المهانة والخضوع، وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم

(١٤) Abdulmonem Mashat, "The Economics of Regional Security in the Middle East", Paper Presented at The Conference on "Promoting Regional Cooperation in the Middle East", Greece, November 4 - 7 1994.

(١٥) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (القاهرة: دار الشعب (د. ت.) ص ص ١٥٢ـ١٥٤.

تكن ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر ويبلغ فيهم الترف غايته بما تفنقوه [أي تقلبوا فيه من النعيم] من النعيم وغضارة فيصيرون عيالاً على الدولة ـ ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها، فإذا جاء المطالب لهم لم يقادموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أجل النجدة ويستكثر بالموالي ويصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء حتى يتأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حملت».

ونضيف إلى تلك الرؤية التي تعكس حال الأقطار العربية اليوم من الاستظهار على أعدائها بأعداء آخرين مع الإغراق في مظاهر الرفاه والتحديث، نظرة ابن خلدون إلى مسألة الحفاظ على أمن الدولة. ففي الفصل السابع والثلاثين، يحدد ابن خلدون أسباب الحروب وأنواعها ومختلف طرائق استخدام الجنود والعسكر، ويستخدم لأول مرة مصطلح الأمن من الهزيمة. ويحدد ابن خلدون علاقة استخدام السيف (القوة) والقلم (التنمية): «أعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم، أشد من الحاجة إلى القلم لأن القلم في تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطاني والسيف شريك في المعونة، وكذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها ويفل أهلها بما ينالهم من الهرم. فتحتاج الدولة الاستظهار بأرباب السيوف وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها»[١٦].

وعقدة الأمن العربي اليوم تتعلق في ناحية بالمقصود بالأمن القومي العربي وعلاقته بالأمن القطري، وكذلك الأمن الإقليمي Sub- Regional كأمن الخليج وأمن شمال إفريقيا وأمن المشرق العربي... الخ، ثم المقصود بمصادر التهديد وكيفية التعامل معها والسياسات الأمنية التي يمكن رسمها وصياغتها بقصد دعم الأمن والحفاظ عليه. ثم أين القوة الكفيلة بالدفاع ضد التهديدات الخارجية؟ وإذا كانت البلدان العربية عبر تاريخها الحديث، وخصوصاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد تمكنت من تحديد صياغات قومية لمسألة الأمن، سواء تمثل ذلك في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي أنشىء بناءً عليها مجلس الدفاع العربي المشترك واللجنة المشتركة، وحدد من قبل، وخصوصاً في مؤتمر قمة الخرطوم، الاستراتيجية القومية للتعامل مع إسرائيل، المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي، والتي تقوم على عدم الصلح وعدم الاعتراف وعدم التفاوض مع إسرائيل، ثم الاعتراف في مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبذلك صارت المنظمة الفاعل الأساسي في إدارة الشؤون الفلسطينية.

(١٦) المرجع السابق، الفصل ٣٥، الفصل ٣٦.

خطوط التفاعلات الإسرائيلية الجديدة

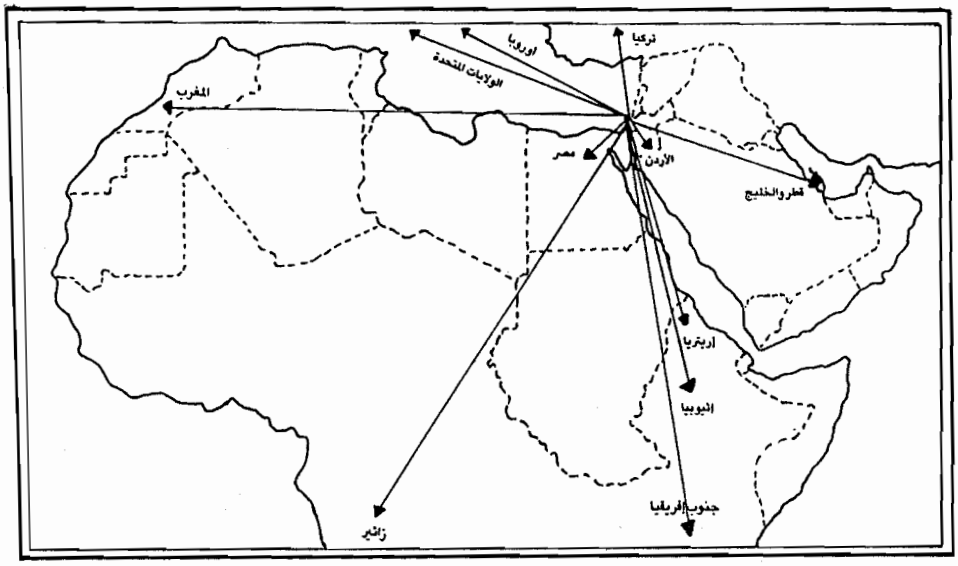

وإذا كانت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ قد حلت محل الجيوش النظامية في مقاومة الاحتلال الصهيوني وتهديد أمن إسرائيل عسكرياً واقتصادياً، فإنها كذلك كانت أهم الدوافع التي قادت إلى عملية التسوية السلمية؛ وهي العملية التي، وإن كانت تمثل خطوة مهمة في سبيل الاستقرار الإقليمي، أدت إلى إضعاف بنية الأمن القومي العربي نظراً إلى تغليب المصلحة القطرية، بما فيها اعتبارات الأمن القطري، على المصلحة القومية وما ستتضمنه من أمن قومي. وترتيباً على ذلك يثار التساؤل التالي: هل يمكن في الظروف الراهنة الحديث عن الأمن القومي أم أن هناك تحولاً كاملاً ونهائياً نحو الأمن القطري بكل ما يعنيه ذلك من اختيارات قطرية قد تتناقض مع الأمن الجماعي العربي؟

وقد يكون من المفيد عند الإجابة عن هذا التساؤل أن نوضح أموراً عدة ذات صلة بالموضوع وذات أهمية في أي رؤية لمسار الأمن القومي:

أ ـ هناك تباين بين رؤية السياسيين، من ناحية، ورؤية العسكريين، من ناحية أخرى، لمسألة الأمن القومي، فبينما يرى السياسيون أنه يمكن التوفيق بين المطالب الإسرائيلية والمطالب العربية، فإن العسكريين يرون غير ذلك، فقد تدربوا على أن الخطر الإسرائيلي هو خطر مستمر ودائم إلا إذا تخلت إسرائيل عن مشروعاتها التوسعية واستراتيجية التهديد والهجوم التي تقوم عليها. ويقف المفكرون بين الطرفين، فهم لا يثقون في النيات الإسرائيلية، ويريدون التأكد من القدرات العسكرية العربية وجدية الاتجاه نحو القتال إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

ب ـ إن انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن كان استكمالاً لرقعة الـ Jigsaw، كما يرى الدكتور محجوب عمر [١٧]، إلا أنه يفرض تساؤلات عدة حول أمن هذه الدولة وعلاقته بالأمن العربي، بل والأمن الإسرائيلي، وما إذا كان من الممكن خلق رابطة اقتصادية وثيقة بين فلسطين وإسرائيل والأردن على نحو دول البنلوكس الأوروبية (التي تضم بلجيكا وهولندا ولكسمبور) سواء في شكل منطقة تجارة حرة أو منطقة جمركية Customs Zone[١٨]، دونما الحاجة إلى ترتيبات أمنية مشتركة؟ يبدو أنه على الرغم من انكار الإسرائيليين لفكرة السيطرة الأمنية،إلا أن عدداً كبيراً من المفكرين العرب يرون أن الترتيبات الاقتصادية المتوقعة سوف تتوافق مع سيطرة أمنية إسرائيلية لا محالة [١٩]. ومع ذلك، يوجد عدد آخر من المتفائلين، وخصوصاً في جانب السياسيين الذين يرون استحالة مثل تلك السيطرة، إذ لم تستطع إسرائيل أن تفعل ذلك في أي لحظة من لحظات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من تفوقها العسكري.

ج ـ إن الجانب العربي ـ بصورة فردية أو جماعية ـ لم يفصح حتى الآن عن استراتيجيته أو خططه المستقبلية إزاء إسرائيل، وقد تكون هذه نقطة ضعف خطيرة في بنية النظم الاستراتيجية العربية، ومع ذلك، فإن هذا الغموض يصيب الجانب الإسرائيلي بالخوف وعدم اليقين حول جدية العملية السلمية من أساسها. ويبدو أن الأطراف العرب يراهنون على الزمن أكثر من رهانهم على القوة، ويستعينون بعناصر تقليدية، مثل الزيادة السكانية في مواجهة أبعاد عصرية كالتكنولوجيا والتقدم العسكري في تحقيق توازن أمني بينهم وبين إسرائيل. وهكذا يتحول الأمن في المنطقة من تناقض وتعارض بين نظامين أمنيين لا يتلاقيان إلى توازن أمني مرحلي بين العرب من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى.

٤ ـ البدائل الأمنية

في ضوء عدم تقوية الدفاعات العربية المشتركة، وفي ضوء إزالة «المرجعية القومية» للأمن العربي، وهو ما أدى إلى أن يصبح الأمن القطري منفلتاً من دائرة الأمن القومي وساعياً وراء الارتباط بمراكز أجنبية [٢٠]، وفي ضوء استمرار عملية التسوية السلمية وتطوراتها اللاحقة، وخصوصاً في ما يتصل بالمشروعات والمؤسسات الإقليمية الاقتصادية المشتركة، هل توجد بدائل أمنية متاحة أمام الطرف العربي، وخصوصاً أن القدرات العسكرية الإسرائيلية، ولاسيما قدراتها النووية، تحقق لها درجة عالية من الأمن العسكري؟

أ ـ طرح فكرة قيام تحالف ثلاثي، عربي إسلامي، بين العرب، من ناحية، وكل من إيران وتركيا من ناحية أخرى، وتبرير ذلك أن هذه الدول كلها أعضاء في منظمة المؤتمر

(١٧) د. محجوب عمر، **الاختراق: اتفاق غزة ـ أريحا أولاً**، (القاهرة:جهاد للنشر والتوزيع، ١٩٩٤) ص ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٨) أنظر مقترحات أخرى هامة,Ephraim Kleiman "Economic Cooperation in the Middle East", Presented at the Conference on Promoting Regionl Cooperation in the Middle East, op. cit.

(١٩) أنظر الدراسة القيمة للدكتور خليل الشقاقي، «الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة»، **السياسة الفلسطينية**، السنة الأولى، العددان الأول والثاني، (شتاء وربيع ١٩٩٤)، ص ص ٤٠ ـ ٥٠، ويمكن الإشارة إلى عشرات الدراسات والكتابات والمؤلفات التي تشكك في قدرة العرب على التعامل مع إسرائيل من منطلق الهيمنة الأمنية على المنطقة.

(٢٠) **بيان إلى الأمة**، المؤتمر القومي العربي الخامس، بيروت، لبنان، ٩ ـ ١١ أيار/ مايو ١٩٩٤.

الإسلامي؛ والأساس الفكري لمثل هذا التحالف يكمن في أنه لا يوجد تناقض حتمي بين الفكر القومي والفكر الإسلامي، وأن التناقض مع إيران وتركيا هو تناقض ثانوي إزاء التناقض الرئيسي مع إسرائيل. ويفترض هذا الطرح امكان حل الخلافات مع هذين الطرفين، وخصوصاً في ما يتصل بأطماعهما الإقليمية. وعلى الرغم من وجاهة هذا الطرح، إلا أنه يجب أن نؤكد أن المصالح العربية تتمايز عن المصالح الفارسية أو التركية، وأنه خلافاً لهذا الطرح يمكن أن تكون مصالحهما أقرب إلى التقارب مع إسرائيل منها إلى العرب.

ب ـ التركيز على مفهوم الأمن التعاوني، كما طرحناه سابقاً، وفي هذه الحالة، ولمواجهة أي تهديدات سواء من إسرائيل أو غيرها، يمكن الاستعانة بأطراف خارجيين قد تكون الولايات المتحدة (؟) أو الصين أو كوريا أو روسيا الاتحادية، بيد أن هذا الطرح غير مضمون ومكلف، وربما يكون غير فاعل.

ج ـ الدخول في ترتيبات أمنية مع إسرائيل نفسها، ويبدو أن هناك مشروعات عدة في إطار المفاوضات المتعددة، وخصوصاً في لجنة ضبط التسلح والأمن، تستهدف التنسيق في الإجراءات الأمنية، وكذلك المؤسسات الأمنية، خاصة في ما يتصل بالرقابة والضبط والتفتيش. وتستهدف هذه الإجراءات إطلاق اتجاهات جديدة Attitudes من شأنها استبعاد إسرائيل كمصدر لتهديد الأمن القومي. ومشكلة هذا البديل أنه يصعب تصور قيام تحالف بين محتل وجيرانه، إلا إذا قبلنا بمقولة ثيوسيدس (Thucydides): "The Strong do what they can, and the weak suffer what they must". «الأقوياء يفعلون ما يريدون، بينما يعاني الضعفاء ما ينبغي عليهم معاناته»، [٢١] وخصوصاً أن الصراع لم ينته. ومن ناحية أخرى، فإن البرنامج النووي الإسرائيلي، الذي بدأ منذ عام ١٩٤٨، موجه بصفة أساسية ضد العرب، وإسرائيل لا تقبل ـ كما ذكرنا ـ بأي مناقشة لهذا البرنامج، فكيف يمكن الدخول في ترتيبات أمنية مع إسرائيل وهي لا تزال تشكل تهديداً لجيرانها العرب؟

د ـ والبديل الرابع أن تتجه الدول العربية إلى محاولة إحياء وتنشيط الترتيبات الأمنية العربية ابتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وترتيبات القمة العربية المختلفة والترتيبات الإقليمية وغيرها، مثل إعلان دمشق. ومما يشجع على ذلك أن العراق قام بالاعتراف رسمياً بدولة الكويت وسيادتها وحدودها التي نص عليها قرار مجلس الأمن الرقم ٨٣٣. وقد اعتبر الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام للجامعة العربية، هذا القرار «بداية لتنقية الأجواء العربية ورأب الصدع وعودة التضامن العربي في وقت تبدو الأمة العربية في أمس الحاجة إلى استعادته» [٢٢].

ويمكن استخدام الاحتفال بالذكرى الخمسين لانشاء جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ لتفعيل آليات الجامعة في خصوص الأمن القومي، وإعادة طرح

(٢١) Thercy Dides, *The Pel-oponnesian War*, (NewYork: The Modem Library, 1951).

(٢٢) الدكتور عصمت عبد المجيد يرحب بقرار العراق: الاعتراف الرسمي والموثق بدولة الكويت، القاهرة، الأمانة العامة للجامعة العربية، ١١/١١/١٩٩٤.

مفهومه على مجلس الجامعة،وعودة الفاعلية إلى مجلس الدفاع العربي واللجنة العسكرية الدائمة، إضافة إلى إعادة الالتزام تجاه الهيئة العربية للتصنيع؛ وهي المؤسسة العربية الوحيدة التي تتولى التصنيع العسكري المشترك. وقد يكون الوقت قد حان لعقد قمة عربية طارئة أو استثنائية أو بأي صفة لإعادة تقويم الأوضاع الراهنة وتأثيرها في الأمن القومي العربي بالمعنى الجماعي، وكذلك بالمعنى القطري.

وعلى الرغم من أهمية هذا البديل وحتميته، فإنه يعتمد على وعي وإخلاص وصدق نيات الأطراف العرب جميعاً، وهو ضروري كفرصة أخرى أمام النظم السياسية العربية نتمنى ألا تكون الأخيرة ❑